بدائل الاحتجاز متوفرة: أفريقيا

ملخص تنفيذي

International Detention Coalition
Human rights for detained refugees, asylum seekers and migrants

يشكل هذا التقرير النسخة الثانية من مجموعة الائتلاف الدولي لشؤون الاحتجاز التي تحدد بدائل الاحتجاز للمهاجرين في أفريقيا. حدد هذا البحث ووصف مجموعة من بدائل الاحتجاز للمهاجرين القائمة حاليًا في منطقة أفريقيا مما يمكن الدولة من تحقيق أهداف الهجرة الشرعية من دون اللجوء إلى الاحتجاز. يشمل ذلك دراسات جديدة ومحدثة في 32 بلدًا أفريقيًا.

تتألف بدائل الاحتجاز من قوانين أو سياسات أو ممارسات تنهى عن اعتقال الأشخاص لأسباب متعلقة بوضعهم كمهاجرين. وهي توفر مجموعة من الآليات التي إن استخدمت مجتمعة، تؤمّن طريقة فعالة لإدارة المهاجرين وتيسير إقامتهم في المجتمع وتمتعهم بحرية التنقل طوال مدة تحديد وضعهم كمهاجرين. كما يمكن تنفيذ بدائل الاحتجاز بفعالية للحؤول دون الاحتجاز في جميع مراحل إجراءات الهجرة، بما في ذلك عند الوصول أو خلال معالجة المطالب المتعلقة بالهجرة أو عند الاستعداد للمغادرة. وقد تمّ تحديد هذه المنظومات التي تحول دون الاحتجاز في جميع أنحاء القارة الأفريقية، بما في ذلك الدول التي تختبر الهجرة "العابرة" و/أو الدول التي تستضيف أعدادًا كبيرة من المهاجرين أو طالبي اللجوء أو المهاجرين غير النظاميين و/أو الدول محدودة الموارد المتوفرة لإدارة هذه الأعداد السكانية الكبيرة.

تتضمن دراسات الحالات هذه الواردة بالتفصيل في هذا التقرير مجموعة من بدائل الاحتجاز التي ينفذها المجتمع المدني أو الحكومات أو المجتمع المدني والحكومة مجتمعين. تبدأ من التدابير المخصصة والعفوية وتنتقل إلى القوانين والسياسات المطبقة بطريقة منهجية ومستدامة.

جمع موظفو الائتلاف الدولي لشؤون الاحتجاز دراسات الحالات في الفترة ما بين شهر كانون الثاني/يناير 2017 وشهر كانون الثاني/يناير 2018 من خلال استطلاعات الأفراد والمقابلات الهاتفية والبحوث المكتبية والزيارات الدولية إلى جنوب إفريقيا وزامبيا وملاوي وبوتسوانا في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2017 ومن خلال الدورات التدريبية في ليبيا من عام 2016 إلى عام 2017. تُقدم المواد باستخدام نموذج التقييم والتنسيب المجتمعي المعتمد أداة CAP كإطار عمل. يعدّ نموذج (CAP من الائتلاف الدولي لشؤون الاحتجاز(نموذج للحكومات والمجتمع المدني وجهات مسؤولة أخرى لبناء منظومات تضمن ألا يستخدم احتجاز المهاجرين إلا كخيار أخير وأن تؤدي بدائل الاحتجاز إلى نتائج فضلى.

الحرية: قرينةٌ ضد الاحتجاز
إثبات الهوية وصنع القرار
التدقيق والتقييم
خيارات التنسيب
الاحتجاز
كحلّ أخير،
مع المراجعة
شروط
أو قيود محدودة في
المجتمع مع المراجعة
مجتمعي
غير مشروط
إدارة الحالات
إدارة الحالات ودعمها وتسويتها
المعايير الدنيا

الحرية: قرينةٌ ضد الاحتجاز

حدّد الاستطلاع تشريعات وطنية في بلدان أفريقية عديدة يحتمل أنها تستخدم لدعم قرينة الحرية للمهاجرين الذين يدخلون أراضيها. وتشمل هذه التشريعات قوانين تنص على عدم احتجاز فئات معينة من المهاجرين مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم واللاجئين وطالبي اللجوء والضحايا الذين تم الاتجار بهم والأشخاص مكتومي القيد. وفي بعض البلدان، توفر الأحكام الدستورية، مثل حرية التنقل والحماية من الاحتجاز التعسفي، ضمانات تشريعية لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأجانب. وفي بعض البلدان التي يتم فيها تجريم المخالفات المتعلقة بالهجرة، تحتوي القوانين الوطنية أو دلائل إصدار الأحكام على حدود زمنية لمدة أي احتجاز إداري أو عقابي. وتتوفر عمليات دون إقليمية مختلفة تعمل على طروحات أكثر فعالية بشأن الحرية. ولقد برز من خلال حوار التزام دول جنوب أفريقيا (MIDSA) الهجرة لجنوب إفريقيا بتطوير وتنفيذ بدائل الاحتجاز. وتدعو الحاجة إلى سد الفجوة بين تطويرات السياسات هذه وتنفيذها في جميع أنحاء المنطقة.

إثبات الهوية وصنع القرار

يتزايد في بلدان عديدة استخدام آليات إثبات الهوية والفحص، التي يتم بموجبها تقييم المهاجرين وإحالتهم إلى السلطات المختصة لمعالجة حالاتهم، ويجري ذلك بقيادة الوزارات الحكومية أو المجتمع المدني أو كلاهما مجتمعين. وفي حين يميل الفحص إلى الحدوث بطريقة مخصصة، بُذلت بضع المحاولات للبدء بتنفيذ آليات الإحالة على مستوى البلد بكامله ولتدريب مسؤولي الخط الأمامي لفحص فئات مختلفة من المهاجرين بين مجموعات مختلطة من المهاجرين وتحديدها وإحالتها. يبدو أن التعرّف على ضحايا آليات الاتجار مزود بموارد كافية ولكنه قليل الاستخدام في بلدان عديدة.

إدارة الحالات وتسويتها

حدّد الائتلاف الدولي لشؤون الاحتجاز نماذج عدّة عن منظومات إدارة الحالات، لا سيما في ما يتعلّق بالأشخاص الضعفاء كالأطفال غير المصحوبين بذويهم وضحايا الإتجار واللاجئين وطالبي اللجوء. وبات العدد المتزايد لمنظومات إدارة الحالات هذه شاملًا، بما في ذلك الاستجابة لتعزيز نقاط القوة الفريدة من النواحي الاجتماعيّة والنفسيّة والطبيّة والتحديات التي تواجه الأفراد وليس فقط الجوانب القانونية للحالة. وتتطلّب بعض برامج إدارة الحالات التعاون المتواصل مع الحكومة والمنظمات غير الحكوميّة بين الدول، لا سيما من أجل دعم الأفراد الذي يغادرون طوعًا باتجاه بلدهم الأم. وتتضمّن منظومات أخرى بعضًا من عناصر نهج إدارة الحالات أو تلبي فحسب احتياجات فئات معيّنة من المهاجرين. وتعمل غالبيّة منظومات إدارة الحالات المشار إليها بإدارة المجتمع المدني أو من خلال تعاون رسمي أو غير رسمي بين الحكومة والمنظمات غير الحكوميّة. ولقد تمّ تحديد عدد متزايد من شبكات الإحالة إلى الخدمات، الأمر الذي يزيد بقوة استخدام الموارد المتوفرة، بدلًا من إنشاء منظومات موازية لدعم المهاجرين.

وتشمل المبادرات الدولية التي تحدّ من نسبة المهاجرين المعرّضين للإحتجاز تسوية صفة المهاجر للمجموعات من خلال العفو عن العمّال المهاجرين غير الموثقين والتحديد الجماعي لوضع اللاجئين من جنسيّات معيّنة. وتبين أيضًا أن الجهود المبذولة لفتح المزيد من المسارات أمام الهجرة القانونيّة عبر قنوات العمل ضمن تكتلات إقليميّة اقتصاديّة وسياسيّة، ساعدت في زيادة الخيارات لتسوية الحالات.

خيارات التنسيب

حُدد استخدام المساكن والمنازل الآمنة لفئات المهاجرين كافة، لا سيما الضعفاء منهم، كوسيلة لإيواء الأفراد في المجتمع من دون أيّ شروط بانتظار تحديد وضعهم كمهاجرين. وحدّدت أيضًا خيارات التنسيب المجتمعي المشروط، كالكفالة أو الإبلاغ. وتتوفر في بعض الدول الأفريقيّة أحكام تسمح بتبنّي الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم أو بالوصاية عليهم. ويتوفر أيضًا اتجاه واضح نحو تحويل الأطفال إلى عائلة أو دور حضانة.

المعايير الدنيا

ترتكز المعايير الدنيا كاحترام الحقوق الأساسيّة والوصول إلى الإحتياجات الأساسيّة على نجاح بدائل الاحتجاز. ففي أنحاء أفريقيا، لا تزال بعض المعايير القانونيّة الدوليّة قيد الإدراج في أنحاء أفريقيا، بما أن الحكومات ترفع التحفظات عن أحكام ذات صلة بحقوق اللاجئين والمهاجرين. ويعكس هذا الاعتراف المتزايد بإسهامات المهاجرين في اقتصادات البلدان المضيفة المحلية عندما يسمح لهم بالعمل والتجارة من أجل تأمين إحتياجاتهم الأساسيّة. وتستخدم بعض الدول الآن إصدار الوثائق لتشريع الإقامة الفرديّة في بلد ما ريثما يحدد وضع الفرد كمهاجر. وتتوفر في بعض الدول أحكام تمنح جميع الأشخاص المقيمين ضمن أراضي الدولة إمكانية بالوصول بحكم القانون إلى التعليم والعمل والرعاية الصحيّة. وتعمم دول أخرى إمكانيّة وصول اللاجئين إلى خدمات المساعدة الإجتماعيّة الحكوميّة الخاصّة بالمواطنين وذلك لتجنب المنظومات الموازية ولمضاعفة فوائد التدفقات المالية المتنوعة.